الملموسة اكثر من ميله الى الاستماع للشكوى والقاء اللوم النظري، طبقاً لما ذكره أحد الباحثين في وقت سابق بكثير على العام ١٩٨٢[٢٦].

الهامّ في هذا الأمر ان ذلك التعاطف الشعبي الاوروبي لم ينعكس في شكل سلوك محدّد باتجاه الضغط على الرؤى، والمواقف، الحكومية تجاه القضية الفلسطينية؛ اذ لم يلاحظ ان الحكومات الاوروبية قد غيّرت من نهج اقترابها الحذر من ابعاد القضية. فلا هي اعترفت بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ولا هي مارست ضغوطاً اقتصادية على اسرائيل، لاجبارها على ايقاف العدوان. وفي المحصلة، اكتفت دول الجماعة، في بياناتها المواكبة، واللاحقة، للغزو الاسرائيلي، بتمسّكها بمواقفها السابقة، والتلميح برفض التوجّه الاسرائيلي لسحق منظمة التحرير الفلسطينية. ومعنى ذلك، ان المواقف الحكومية الرسمية، سواء قومية كانت ام جماعية، يمكنها ان تتجاوز حالات التعاطف الجماهيري مع القضية. وهذه حقيقة تكاد، في المرحلة الاخيرة ـ مرحلة الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، ان ترتقي الى مستوى المسلّمات. فقد جاءت احداث الانتفاضة في الارض الفلسطينية المحتلة، منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، بموجات متجددة من التعاطف الشعبي الاوروبي لدى دول الجماعة كافة، بل وأشعلت التعاطف والتأييد بين قطاعات عرفت بولائها التقليدي للجانب الاسرائيلي، وبينها قطاعات يهودية؛ ومع ذلك، لم يلاحظ ان المواقف الحكومية قد تركت حدود الرؤى السابقة على الانتفاضة تجاه القضية الفلسطينية[٢٧]. مع هذا كله، ينبغي ان يتمّ التعامل مع القاعدة الشعبية الاوروبية بحذر شديد. فليس معنى محدودية تأثير اتجاهات الرأي العام في السياسة الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية ان الرأي العام عنصر يمكن تجاهله في الاقتراب الفلسطيني من الساحة الاوروبية؛ وذلك لأن السلبية الحكومية، في بعض المراحل، مقارنة بالمواقف الجماهيرية، يمكن ان تجد تفسيرها في حقائق اخرى غائبة عن مجريات القضية الفلسطينية، مثل عدم وجود ضغوط عربية مؤثرة، ومواكبة لحالة النهوض الفلسطيني، ومن ثمّ عدم تضرّر رجل الشارع الاوروبي في حياته اليومية، نتيجة لما يحدث على الساحة الخارجية. بعبارة اخرى، فانه لكي يشكل الرأي العام الاوروبي، المتعاطف في المراحل الاخيرة مع القضية الفلسطينية، عنصر ضغط على المواقف الرسمية، يحتاج الأمر الى توفّر عناصر أخرى رديفة، ليس آخرها ضرورة شعور قطاعات الرأي العام بأن القضية تمرّ بتطورات سوف تنعكس على مصالحها المباشرة هناك، في أوروبا. وليس حظر النفط العربي، المواكب للفعل العسكري، والسياسي، العربي ابّان حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، سوى احد النماذج التي يشار اليها، على هذا الصعيد.

موقف القوتين العظميين

لا ينفصل تقدير الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي لحدود الدور الاوروبي تجاه الصراع الاسرائيلي ـ العربي وقضية فلسطين، ومراقبتهما لهذا الدور، عن موقفيهما من طبيعة الدور الاوروبي وحركة السياسة الاوروبية على الساحة الدولية عموماً، وعن استراتيجيتيهما تجاه المنطقة العربية؛ وذلك من منطلق تأثير هاتين القوتين في طبيعة التوازن الدولي، وتغلغلهما، بدرجة او أخرى، في مختلف القضايا الدولية؛ هذا فضلاً عن تأثيريهما، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في مختلف الظروف السياسة المحيطة بالقارة الاوروبية، بمجملها. اذ ان انقسام اوروبا، القارة، الى شرق وغرب ممّا يجعلها تعتمد على غيرها في الشؤون الدفاعية، أو الاقتصادية، أو السياسية، بمستويات متفاوتة، وكذلك الانتقال من مناخ الحرب الباردة الى مناخ الانفراج، على ما بين هذين المناخين من فروق،